السفير ١٩٩٣/٨/٢٥
1993 0825 - 0001 - ٢

مصدر أمني يوضح التوقيفات: الموقوفون اربعة ارتكبوا جرائم

السفير ٢٥/٨/٩٣

رد مصدر امني امس على بيانات «القوات اللبنانية» بشأن حملة الاعتقالات التي طالت عددا من عناصرها فيما واصل قائد «القوات» سمير جعجع اتصالاته السياسية في هذا الشأن.

فقد صرح مصدر امني بما يأتي:

«صدرت خلال الفترة الاخيرة بيانات اعلامية عن احدى الجهات الحزبية تشير الى توقيف بعض عناصرها خلافا للقوانين، وتدعي بأن هذه التوقيفات تصب في اطار الضغط السياسي عليها وعلى الحريات العامة والخاصة.

ان ما يجدر توضيحه في هذا المجال هو ان عدد الموقوفين هو اربعة، وان الذين خضعوا للتحقيق لم يتجاوز عددهم الستة عناصر. وقد تمت جميع الاجراءات المذكورة بعد مراجعة الاجهزة القضائية المختصة.

وبالعودة الى مضمون التحقيقات، اوضح المصدر، بأن ذلك لا يعني فتح ملفات الاحداث الماضية بقدر ما يهدف الى كشف بعض الحقائق التي تهم امن المؤسسات العسكرية بالدرجة الاولى، وقد اثبتت التحقيقات الجارية باشراف القضاء المختص الوقائع التالية:

- الموقوف ج. ع. اقدم بالاشتراك مع الموقوف ج. ش. وبتواريخ مختلفة في منطقة عمشيت على القيام بالاعمال التالية:

١) توقيف سيارة اسعاف تقل جريحا وشهيدا من الجيش اللبناني وتصفية العسكري الجريح وتمرير سيارة جيب عسكرية فوق جثتيهما على الطريق ثم رميهما في مكب للنفايات.

٢) تصفية ثلاثة عسكريين عزل بعد خطفهم من منازلهم ورمي جثثهم في بستان الزيتون على طريق عمشيت - حبالين.

٣) تصفية ضابط وعشرة عسكريين دفعة واحدة بايقافهم الى جدار بناية جعارة في عمشيت واطلاق النار عليهم برغم اصوات الاستغاثة التي صدرت عن الضحايا وبرغم تدخل بعض المواطنين المدنيين الذين حاولوا ثنيهم عن فعلتهم الشنيعة لكنهم لم يفلحوا بذلك.

- الموقوف غ.أ. اقدم بالاشتراك مع بعض المدنيين واحد العسكريين على القيام بأعمال تفجير في مراكز الجيش وغرف نوم العسكريين، مما اسفر عن استشهاد بعضهم واصابة الضابط الملازم اول جان حداد الذي ما يزال حتى تاريخه في حالة الغيبوبة.

- الموقوف ط.ر. اقدم بالاشتراك مع اخرين على ملاحقة الرائد الشهيد انطوان حداد في بلدة حبوب وتصفيته بواسطة الفأس (فراعة) بضربه على رأسه».

وختم المصدر بانه على ضوء الوقائع الواردة اعلاه، فانه من «المعيب تشويه الحقائق امام الرأي العام والتباكي المزيف على القيم الانسانية والاخلاقية وعلى شرعة حقوق الانسان تجاه مجرمين لا يعترفون باي قيم او مبادىء بما يجعلهم خطرا دائما على المجتمع، واذا كان بعض من هذه الجرائم قد شمله قانون العفو العام فان ذلك لا يحول عند الضرورة دون جلاء بعض الحقائق الاساسية التي تؤثر على امن المواطنين ومؤسسات الدولة».

جعجع والفرزلي

الى ذلك اجرى قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع اتصالا بنائب رئيس المجلس النيابي المحامي ايلي الفرزلي، في اطار الاتصالات التي يجريها مع المراجع الرسمية لاطلاق معتقلي «القوات» شارحا «الظروف السيئة» التي يعانيها المعتقلون والضغوط التي تمارس عليهم».

وذكرت الوكالة المركزية ان جعجع اوضح للفرزلي «الظروف السيئة للاعتقالات وتعارضها مع ابسط قواعد شرعة حقوق الانسان خصوصا لجهة الضغوط النفسية والجسدية التي يتعرض لها المعتقلون والاساليب المرفوضة المعتمدة في التحقيق بهدف اجبار المعتقلين على الاعتراف بوقائع ومعلومات لا تمت الى الحقيقة باي صلة».

واشار جعجع الى «وجوب ترجمة فورية للوعود المتكررة بوقف هذه الممارسات المسيئة الى الحريات والملطخة لسمعة لبنان ومؤسساته لدى الرأي العام المحلي والخارجي واكد ان القوات اللبنانية تتمسك بتطبيق القوانين والشرائع والاعراف لا سيما تلك المتعلقة باصول الاتهام والتوقيف والاعتقال والتحقيق لناحية حق المعتقلين في ظروف اعتقال صحية وانسانية وفي تكليف محامين للدفاع عنهم وفي وجوب عدم تعرضهم لاي اكراه او تعذيب او اجبار على الادلاء باعترافات تحت ضغط الضرب والتعذيب».

وشدد «على وجوب الجمع بين احترام كرامة الانسان اللبناني وبين عمل التدابير الامنية الهادفة للحفاظ على السلامة العامة موضحا ان ادعاء بعض الاجهزة العمل من اجل الحفاظ على امن الوطن والمواطن لا يبرر اعمال الدهم والاعتقال العشوائية مع ما يتخللها من ممارسات ضد المعتقلين الذين سرعان ما يتبين عدم صحة ما ينسب اليهم من تهم ولكن بعد ان يكونوا قد تعرضوا لما يتعرضون له من اهانة وتجريح واذلال».